Document:	EB 2013/110/R.22/Rev.1
Agenda:	10(b)(iii)
Date:	11 December 2013
Distribution:	Public
Original:	English

A

IFAD

تمكين السكان الريفيين الفقراء
من التغلب على الفقر

تقرير رئيس الصندوق
بشأن تمويل مقترح تقديمه إلى
جمهورية زامبيا من أجل
برنامج توسيع التمويل الريفي

مذكرة إلى السادة ممثلي الدول الأعضاء في المجلس التنفيذي

الأشخاص المرجعيون:

الأسئلة التقنية:

عبلة بن حموش
المدير القطرية – زامبيا
رقم الهاتف: 2226 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: a.benhammouche@ifad.org

نشر الوثائق:

Deirdre McGrenra
مديرة مكتب شؤون الهيئات الرئاسية
رقم الهاتف: 2374 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: gb_office@ifad.org

المجلس التنفيذي – الدورة العاشرة بعد المائة
روما، 10–12 ديسمبر/كانون الأول 2013

للموافقة

المحتويات

خريطة منطقة البرنامج **iii**

موجز التمويل **iv**

أولا– السياق الاستراتيجي والأساس المنطقي **1**

ألف– التنمية القُطْرية والريفية وسياق الفقر 1

باء– الأساس المنطقي والمواءمة مع الأولويات الحكومية وبرنامج الفرص الاستراتيجية القُطْرية المستند إلى النتائج 2

ثانيا– وصف البرنامج **3**

ألف– منطقة البرنامج والمجموعة المستهدفة 3

باء– الهدف الإنمائي للبرنامج 3

جيم– المكونات/النتائج 4

ثالثا– تنفيذ البرنامج **5**

ألف– النهج 5

باء– الإطار التنظيمي 6

جيم– التخطيط، والرصد والتقييم، والتعلم وإدارة المعرفة 7

دال– الإدارة المالية والتوريد والتسيير 8

هاء– الإشراف 9

رابعا– تكاليف البرنامج وتمويله وفوائده **9**

ألف– تكاليف البرنامج 9

باء– تمويل البرنامج 9

جيم– تحليل موجز للفوائد والجوانب الاقتصادية 10

دال– الاستدامة 11

هاء– تحديد المخاطر وتخفيف أثرها 11

خامسا– الاعتبارات المؤسسية **11**

ألف– الامتثال لسياسات الصندوق 11

باء– المواءمة والتنسيق 12

جيم– الابتكارات وتوسيع النطاق 13

دال– الانخراط في السياسات 13

سادسا– الوثائق القانونية والسند القانوني **14**

سابعا– التوصية **14**

الملحق

اتفاقية التمويل المتفاوض بشأنها 15

الذيل

الإطار المنطقي 1

خريطة منطقة البرنامج

جمهورية زامبيا

برنامج توسيع التمويل الريفي

إن التسميات المستخدمة وطريقة عرض المواد في هذه الخريطة لا تعني التعبير عن أي رأي كان من جانب الصندوق فيما يتعلق بترسيم الحدود أو التخوم أو السلطات المختصة بها.

المصدر: الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

جمهورية زامبيا
برنامج توسيع التمويل الريفي

موجز التمويل

المؤسسة المُبادِرة:	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
المقترض:	جمهورية زامبيا
الوكالة المنفذة:	وزارة المالية
التكلفة الكلية للبرنامج:	315 26 مليون دولار أمريكي
قيمة قرض الصندوق:	5.5 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (بما يعادل 8.4 مليون دولار أمريكي تقريبا)
شروط قرض الصندوق:	مدة القرض 40 سنة، بما في ذلك فترة سماح مدتها 10 سنوات، ويتحمل رسم خدمة قدره ثلاثة أرباع الواحد في المائة (0.75 في المائة) سنوياً
قيمة قرض حساب أمانة المرفق الإسباني للتمويل المشترك لأغراض الأمن الغذائي (حساب الأمانة الإسباني):	9 ملايين يورو (أي ما يعادل 11.988 مليون دولار أمريكي تقريبا)
شروط القرض الذي يقدمه حساب الأمانة الإسباني:	مدة القرض 40 سنة، بما في ذلك فترة سماح مدتها 10 سنوات، ويتحمل رسم خدمة قدره ثلاثة أرباع الواحد في المائة (0.75 في المائة) سنوياً
مساهمة المقترض:	2.613 مليون دولار أمريكي
مساهمة المؤسسات المشاركة:	3.29 مليون دولار أمريكي
المؤسسة المكلفة بالتقدير:	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
المؤسسة المتعاونة:	يخضع لإشراف الصندوق المباشر

توصية بالموافقة

المجلس التنفيذي مدعو إلى الموافقة على التوصية الخاصة بالتمويل المقترح تقديمه إلى جمهورية زامبيا من أجل برنامج توسيع التمويل الريفي، على النحو الوارد في الفقرة 55.

تمويل مقترح تقديمه إلى جمهورية زامبيا من أجل برنامج توسيع التمويل الريفي

أولا- السياق الاستراتيجي والأساس المنطقي

ألف- التنمية القُطْرية والريفية وسياق الفقر

1- شهد الوضع الاقتصادي في زامبيا تحسنا في العقد الماضي كان المحرك وراءه هو الإصلاحات الاقتصادية وإصلاحات القطاع العام التي بدأتها زامبيا في التسعينات ولقيت دفعة من ارتفاع أسعار النحاس. وقد بلغ معدل النمو الاقتصادي حوالي 6 في المائة سنويا خلال النصف الثاني من عقد الألفينات. غير أن مستويات الفقر ظلت مرتفعة خصوصا في المناطق الريفية. ومن أجل تشجيع نمو اقتصادي أوسع، وأكثر شمولية، سعت زامبيا إلى طرق لتنويع الاقتصاد واستهدفت قطاع الزراعة كقطاع ذي أولوية من أجل تحقيق الأمن الغذائي وتخفيف حدة الفقر، حيث إن ثلثي السكان يعيشون في المناطق الريفية ويعتمدون على الزراعة في سبل عيشهم.

2- تسهم الزراعة بحوالي 20 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي وتتوفر لها إمكانية أن تصبح مصدرا رئيسيا للنمو الاقتصادي حيث يتمتع البلد بموارد وفيرة تتمثل في الأراضي الخصبة والهطولات المطرية الجيدة. وهناك العديد من الفرص المتاحة لتحسين الإنتاجية الزراعية، وهي إنتاجية متدنية جدا بالمقاييس العالمية. ويعتبر تسريع وتيرة النمو في قطاع الزراعة أمرا بالغ الأهمية من أجل تخفيض المعدل العالي لانتشار الفقر الريفي.

3- أشار مسح أوضاع المعيشة الذي أجري في عام 2010 إلى أن نسبة سكان زامبيا الذين يصنفون ضمن فئة "الفقر الشديد" أو "الفقر المتوسط" بلغت 78 في المائة في المناطق الريفية مقارنة بنسبة 28 في المائة في المناطق الحضرية. وكان أكثر الأسباب شيوعا مما ذكر من أسباب لتفسير ظاهرة الفقر هو عدم القدرة على الحصول على المدخلات الزراعية (في حالة 32 في المائة من سكان الريف)، ونقص رأس المال اللازم لبدء نشاط المزارع أو توسيعه. وهناك عوامل تتمثل في ارتفاع تكلفة المدخلات، وضعف البنية التحتية الريفية، ونقص الثيران اللازمة للحرث، وغياب الخدمات المالية الريفية (فضلا عن محدودية الخطط المجتمعية) كلها تجعل من الصعب على أصحاب الحيازات الصغيرة الوصول إلى الموارد المطلوبة. وهذا يدعم الفكرة القائلة بأن العمل والتمويل هما القيدان الرئيسيان المسببان لاختناقات النمو والفقر.

باء- الأساس المنطقي والمواءمة مع الأولويات الحكومية وبرنامج الفرص الاستراتيجية القُطْرية المستند إلى النتائج

4- يمكن تحقيق إمكانات القطاع الزراعي في زامبيا على نحو أفضل عن طريق تحسين الاستثمارات في الإنتاج والتصنيع والتسويق. وسوف يروج البرنامج لمثل هذه الاستثمارات عبر تهيئة بيئة تمكينية، وعبر تعزيز الخدمات المالية الريفية وتنويعها. فحوالي 37 في المائة فقط من السكان البالغين يستخدمون الخدمات المالية، و14 في المائة فقط من هؤلاء لديهم حسابات مصرفية. ويشار إلى أن الوصول إلى التمويل يعتبر أهم قيد شائع أمام الأعمال. ولدى زامبيا ثاني أدنى معدل لاستخدام الخدمات المالية في إقليم أفريقيا الشرقية والجنوبية، ولا تقل عنها في ذلك إلا موزامبيق.

5- شهد القطاع المالي تطورا متوسطا على امتداد العقد الماضي، وجاء تطوره هذا مدعوما بعوامل من بينها برنامج التمويل الريفي الممول من الصندوق، والذي اكتمل في سبتمبر/ايلول 2013. وقد نما عدد البنوك والمؤسسات المالية التي تقبل الودائع وأصبحت أعلى ربحية بفضل تحسين التنظيمات التي وضعها مصرف زامبيا المركزي. وقد استحدثت بعض البنوك ومؤسسات التمويل الصغري منتجات جديدة تستهدف المناطق الريفية. غير أن عدة قيود تظل قائمة، بما في ذلك ما يلي: (1) عدم كفاية الإطار التنظيمي؛ (2) تدني قدرات الموارد البشرية؛ (3) تدني الكفاءات في مجال هيكلة التمويل الموجه إلى المشروعات الزراعية؛ (4) الاعتماد على الرهون العقارية كضمانة للاقتراض؛ (5) عدم كفاية الإطار القانوني لاستخدام بدائل ضمانات القروض؛ (6) محدودية فهم كيفية تصميم الخدمات المالية كي تناسب سلاسل قيمة معينة. وتؤدي هذه القيود إلى انتشار العديد من المنتجات غير الملائمة ومحدودية استغلال الفرص الجديدة. كما أن هناك تحديا آخر يتمثل في ضعف توعية المستهلكين وضعف الوعي المالي.

6- تعتبر أولويات الحكومة بوجه عام مواتية لتوجيه المزيد من الاستثمارات من قبل الصندوق الدولي للتنمية الزراعية في مجال التمويل الريفي، ولكن يمكن تحسينها. ويعكف مصرف زامبيا المركزي على رصد أثر السقف الجديد الذي فرض مؤخرا على سعر الفائدة كما أنه دخل في حوار من أجل تطوير حلول مستندة إلى السوق. وليست هناك مشكلة تتعلق بربحية البنوك، حيث إن معدلات الفائدة التي تتقاضاها على الإقراض أدنى من ذلك السقف، ولديها بدائل استثمارية أخرى. وقد تتأثر مؤسسات التمويل الصغري تأثرا سلبيا أشد بسبب ارتفاع التكاليف، ومحدودية فرص الاستثمار وانخفاض حجم العمليات. وهناك آثار بادية بالفعل للسياسة الجديدة على بعض مؤسسات التمويل الصغري، ولكن بعضها الآخر اتخذ خطوات مثل تخفيض التكاليف، وزيادة حجم العمليات وإعادة تنظيم حوافظه. وينظر مصرف زامبيا المركزي حاليا في اتخاذ تدابير من أجل تحسين أثر تلك السياسة، بما في ذلك لائحة الوكالات المصرفية، والتي تتيح فرصا لتوسيع الخدمات المباشرة في الريف بتكلفة أقل.

7- سوف يبني برنامج توسيع التمويل الريفي على واحد من الأهداف الاستراتيجية الثلاثة لبرنامج الفرص الاستراتيجية القطرية الذي وضعه الصندوق للفترة 2011-2015 والذي يهدف إلى "زيادة الوصول إلى الخدمات المالية المستدامة واستخدامها من قبل فقراء الريف رجالا ونساء". وبينما تركز المشروعات الجارية الممولة من الصندوق على قيود الإنتاج والأسواق، يحتاج المزارعون والأعمال الزراعية إلى روابط مباشرة

مع القطاع المالي حتى يكون في مقدورهم تحقيق النجاح، ويتعين أن يكون الطلب هو محرك الخدمات المالية.

ثانيا– وصف البرنامج

ألف– منطقة البرنامج والمجموعة المستهدفة

8- سوف يكون نطاق تغطية البرنامج شاملا للبلد كله، مع انخراط مناطق معينة بحسب نطاق وصول المؤسسات المالية وموفري الخدمات المالية. وسوف تولى الأفضلية للمناطق التي لا تتوفر لها الخدمات المالية أو تتوفر لها بأقل مما يلزم. وسوف تشمل المعايير الرئيسية للاختيار ما يلي: (1) مدى استعداد موفري الخدمات المالية لتوسيع عملياتهم؛ (2) توافر موفري الخدمات الآخرين، ومنهم المنظمات غير الحكومية على سبيل المثال، ممن لديهم قدرات تنمية المؤسسات المالية المجتمعية؛ (3) وجود مؤسسات مالية مجتمعية تسعى إلى توسيع عملياتها والارتقاء بتلك العمليات إلى مصاف مؤسسات التمويل الصغري؛ (4) وجود فرص لتكميل البرامج الأخرى التي تتلقى مساعدة من الصندوق.

9- المجموعة المستهدفة هي فقراء الريف، وعلى وجه الخصوص منظمو المشروعات الصغرى والصغيرة النشطون اقتصاديا والمزارعون أصحاب الحيازات الصغيرة، مع إيلاء اهتمام خاص للمرأة والشباب. وسوف يستهدف البرنامج رقما في حدود 000 140أسرة (بما في ذلك الرجال والنساء والشباب) في المناطق الريفية. وسوف يكون 50 في المائة على الأقل من المستفيدين من النساء و25 في المائة منهم من الشباب.

10- سوف يستخدم البرنامج استراتيجية استهداف شمولية. وتشمل التدابير الرامية إلى تحفيز الطلب على الخدمات المالية ما يلي: (1) مساعدة المستفيدين على المشاركة في أنشطة الادخار والائتمان من أجل إرساء سجلهم المالي؛ (2) تشجيع الادخار من أجل تقليص التعرض لمخاطر تقلبات الدخل والأمن الغذائي؛ (3) إنشاء "صندوق اجتماعي" لأغراض الاستهلاك أو الطوارئ؛ (4) تنمية سلاسل القيمة كي تشمل المجموعة المستهدفة؛ (5) مسك سجلات بسيطة من أجل توفير دليل على ربحية الأنشطة الاقتصادية؛ (6) تحسين المهارات الإدارية.

باء– الهدف الإنمائي للبرنامج

11- سوف يساهم البرنامج في تحقيق الهدف الإنمائي الجامع المتمثل في "تحسين سبل عيش فقراء الريف عن طريق النمو الاقتصادي المستدام"، وهو يتسق مع الأهداف المحددة التي وضعتها جمهورية زامبيا والأهداف الواردة في برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية الذي وضعه الصندوق. ويتمثل الهدف الإنمائي في "زيادة وصول فقراء الريف من الرجال والنساء والشباب إلى الخدمات المالية الريفية واستخدامها". وسوف تستخدم مؤشرات على تحقيق هذا الهدف تتمثل في العدد (حوالي 000 140 أسرة) والنسبة المئوية للسكان البالغين الذي يستخدمون الخدمات المالية، ومدى الانخفاض في تكلفة الاقتراض.

جيم- المكونات/النتائج

12- سوف تتحقق أهداف البرنامج من خلال مكونات ثلاثة هي كما يلي: (1) الشراكات الاستراتيجية؛ (2) تسهيل الابتكارات والوصول؛ (3) إدارة المعرفة وتنفيذ البرنامج. وسوف تتحقق نتيجتان هما كما يلي:

- **النتيجة 1، وهي الشركات الاستراتيجية:** تعزيز قدرات موفري الخدمات المالية على توصيل خدمات يحركها الطلب في المناطق الريفية. وتشمل مؤشرات النتيجة 1 ما يلي: (1) حفاظ 50 في المائة على الأقل من موفري الخدمات المالية المشاركين على زيادة الربحية كاتجاه عام؛ (2) تحسين المؤسسات المالية الشريكة لأدائها (أي أن تكون الحافظة المعرضة للخطر لأجل 30 يوما أقل من 5 في المائة؛ وأن تكون الكفاءة الذاتية التشغيلية > 110 في المائة؛ وأن تكون نسبة مصروفات التشغيل 25 في المائة)؛ (3) استمرار نسبة القروض المتعثرة المقدمة للأغراض الزراعية ضمن المتوسط لكل القطاعات في خمس سنوات على الأقل من عمر البرنامج.
- **النتيجة 2، وهي تسهيل الابتكارات والوصول:** تحسين كفاءة الخدمات المالية الريفية واستدامتها: تشمل مؤشرات النتيجة 2 ما يلي: (1) زيادة نصيب القروض الزراعية من مجموع القروض المصرفية بنسبة 15 في المائة؛ (2) زيادة نسبتها 20 في المائة في حجم معاملات الودائع والقروض التي تولدها المؤسسات المالية المشاركة؛ (3) استحداث خمسة على الأقل من موفري الخدمات المالية لخمسة منتجات جديدة لخدمة المناطق الريفية/المزارعين.

13- سوف يساهم المكون 1 مساهمة مباشرة في تحقيق النتيجة 1 وهو يضم المخرجات الخمسة المحددة التالية:

- استحداث إطار جديد لتنظيم الوكالات المصرفية/الصيرفة المتنقلة والرقابة عليها وتطبيق ذلك الإطار؛
- وصول مؤسسات التمويل الصغري المرخص لها بالعمل والتي تتلقى الودائع إلى خط ائتمان من مصرف زامبيا للتنمية لأغراض الاستثمارات في القطاع الريفي؛
- إنشاء مؤسسات مالية مجتمعية وتعزيز القائم منها وتشغيله بصورة مستدامة؛
- تقوية الأطر المؤسسية الجديدة والقائمة على المستوى الأوسط من أجل دعم اضطلاع موفري الخدمات المالية بتوصيل الخدمات إلى المناطق الريفية؛
- حصول موظفي موفري الخدمات المالية والمؤسسات العليا المعنية وغيرها من المؤسسات المعنية على التدريب على التمويل الزراعي والريفي.

وسوف تشمل النفقات المندرجة تحت المكون 1 التدريب، والحلقات التطبيقية، والمساعدة التقنية، وبعض التكاليف المتكررة.

14- سوف يساهم المكون 2 بصورة مباشرة بدرجة أكبر في تحقيق النتيجة 2، وهو يضم مخرجين اثنين محددين هما كما يلي:

- اختبار وتوسيع نطاق الخدمات والمنتجات المالية الجديدة والمستدامة الموجهة إلى العملاء الريفيين؛
- تشغيل تسهيل الابتكارات والوصول تشغيلا كاملا من أجل اختبار المنتجات المالية الابتكارية وآليات التوصيل لقطاع الزراعة والمناطق الريفية.

وسوف تصرف الأموال تحت هذا المكون إما كدعم مالي أو كخدمات.

15- المكون 3 هو مكون مستعرض يخدم المكونين الأول والثاني. وسوف يساهم هذا المكون في تحقيق النتيجتين 1، و2 عن طريق عملية إدارة المعرفة ودعم التنفيذ. ويشمل هذا المكون مكونين فرعيين هما كما يلي: إدارة المعرفة والدعم التقني، وتنفيذ البرنامج. ويضم المكون الفرعي الأول طائفة متنوعة من الأنشطة من أجل زيادة الفهم العام والقطاعي لموضوع التمويل الريفي والزراعي. وسوف تشمل تلك الأنشطة ما يلي: (1) البحوث والدراسات؛ (2) الحوار العام؛ (3) النشر وإرساء الروابط مع الأطراف الفاعلة في القطاع المالي وغيره من القطاعات؛ (4) تقديم الدعم التقني إلى شركاء مختارين، وخصوصا المشروعات الأخرى التي يمولها الصندوق. ويضم المكون الفرعي الثاني كل الأنشطة التي يضطلع بها مكتب تنسيق البرنامج. وسوف تشمل النفقات المندرجة تحت هذا المكون بصورة رئيسية تكاليف الموظفين المتكررة والمساعدة التقنية.

ثالثا- تنفيذ البرنامج

ألف- النهج

16- سوف يبني هذا البرنامج على العمل الذي حققه برنامج التمويل الريفي في معالجة القيود الحرجة التي يواجهها قطاع التمويل الريفي في زامبيا. ويتواءم البرنامج مع الأولويات التي حددتها الحكومة والصندوق في مجال خدمات المالية الريفية وسوف يستجيب لاحتياجات المجموعة المستهدفة. كما أن البرنامج متوائم مع الأهداف التي حددتها الحكومة لتنمية القطاع المالي الريفي وسوف يتقيد بمعايير الرصد، ومن قبيل ذلك المعايير المطبقة في مسح "فينسكوب" من أجل قياس التغيرات في مستوى الوصول وفي الشمولية.

17- حددت عملية التصميم المجالات ذات الأهمية لدى الأطراف الفاعلة في القطاع المالي من أجل تجريب النُهج والمنتجات الجديدة. وقد وضعت الأولويات وتم تكوين حزم استثمارات وفق إطار تنفيذ صلب من أجل إعطاء دفعة لعملية التغيير وتوليد الفوائد المتوقعة.

18- ينطوي تصميم البرنامج على درجة كبيرة من المرونة من أجل الاستجابة للتحديات المتطورة باستمرار، وتحديد الفرص واغتنامها. وهو يطبق نهجا مرنا في التعاون المؤسسي عن طريق إرساء شراكات عندما تستوفي المؤسسات المعنية شروط الحصول على الدعم، وكذلك عن طريق البقاء على أهبة الاستعداد لإنهاء تلك الشراكات متى أصبحت غير مثمرة. ويوفر البرنامج أيضا إطارا لتجريب التعامل مع المؤسسات أو مع الشبكات المستجدة كشركاء وفق اتفاقات منح بسيطة تستند إلى الأداء، أو من أجل تحويل شركاء المنح إلى شركاء كاملين عندما يصبح ذلك ملائما. وسوف يتم تصميم الدعم الذي يقدمه البرنامج حسب مستوى النضوج. فالمؤسسات ذوات القدرات القوية والأهمية الاستراتيجية سوف تستوفي شروط الحصول على الدعم متوسط الأجل وفق المكون 1، مع ما يتبع ذلك من دورات الدعم الموجهة لتحقيق الهدف الجامع طويل الأجل. أما المؤسسات الأخرى التي تقدم مقترحات مهمة تتعلق بالفرص الجديدة فيجوز أن تستوفي شروط الحصول على الدعم الفوري وفق المكون 2.

19- سوف يضطلع مكتب تنسيق البرنامج بدور التنسيق مع معظم عمليات التنفيذ التي يقوم بها الشركاء وموفرو الخدمات ومتلقو المنح بموجب تسهيل الابتكارات والوصول. وسوف يقدم هذا المكتب الدعم عن طريق المواءمة بين المنح وبين المؤسسات المالية المجتمعية وموفري الخدمات المالية المستوفين للشروط، وهو ما يمكن من تجريب المفاهيم والممارسات الجديدة، وتوسيع نطاق النماذج الناجحة.

20- سوف تكون تدخلات هذا البرنامج على ثلاثة مستويات. فعلى المستوى الكلي، سوف يرسي البرنامج إطارا لبدائل ضمانات القروض ويوفر إطارا تنظيميا للمؤسسات المالية التي تعمل حاليا خارج نطاق الرقابة المؤثرة. وسوف يجري تقوية البنية التحتية على المستوى الأوسط عن طريق تقديم المساعدة لمصرف التنمية في زامبيا من أجل إنشاء تسهيل لإعادة التمويل ونظم التدريب والجهود الرامية إلى بناء التماسك بين كل مكونات النظم والمنتجات الجديدة – بما في ذلك تقديم الدعم إلى شبكة المؤسسات المالية المجتمعية الناشئة حديثا. وعلى المستوى الصغري، سوف يختبر البرنامج ابتكارات مثل الوكالات المصرفية والصيرفة المتنقلة. وسوف يؤدي معظم الدعم إلى تيسير المعاملات بين المؤسسات المالية وبين عملائها.

باء- الإطار التنظيمي

21- سوف تكون وزارة المالية هي الوكالة المنفذة القائدة من خلال دائرة الاستثمارات وإدارة الدين التابعة لها[1]. وسوف تتولى لجنة توجيه البرنامج توفير الإشراف والتوجيه السياساتي والتنسيق بين مؤسسات الحكومة الرئيسية المعنية (وزارة المالية، ومصرف زامبيا المركزي، ووزارة الزراعة والثروة الحيوانية). ويمكن لوزارة المالية أن تدعو وزارات أخرى (مثل وزارة التنمية المجتمعية) إلى المشاركة. وسوف يطلب إلى أعضاء مجموعة تصميم البرامج الذين شاركوا في تصميم هذا البرنامج أن يعاودوا الانعقاد كمجموعة استشارية تقنية، وقد تضم هذه المجموعة أيضا أطرافا آخرين من أصحاب الشأن وينبغي أن يكون نصف أعضائها على الأقل من القطاع الخاص.

22- سوف يوكل تنفيذ قدر كبير من المكونين 1 و2 إلى المؤسسات الشريكة ومتلقي المنح، على أن يحكم عملهم في ذلك اتفاق شراكة ومذكرات تفاهم وأنواع أخرى من الاتفاقات، حسب الاقتضاء تحدد، ضمن جملة أمور، الترتيبات المتعلقة بتخطيط العمل ووضع الميزانيات والإبلاغ والإدارة المالية والتوريد ودعم التنفيذ. وسوف يسترشد بمعايير الاختيار التي تزكيها الصناعة المعنية في اختيار موفري الخدمات المالية للعمل في إطار المكونين 1 و/أو 2.

23- سوف يرسي مكتب تنسيق البرنامج شراكات مع الأطراف الفاعلة في القطاع المالي وغيرها من المبادرات الرئيسية مثل برنامج تعميق الوصول إلى القطاع المالي في زامبيا الذي تدعمه وزارة التنمية الدولية البريطانية، وأنشطة تنمية القطاع الخاص التي يقوم بها البنك الدولي، ومشروعات وبرامج مصرف التنمية الأفريقي التي تمولها الحكومتان السويدية والفنلندية. وسوف يتعاون البرنامج تعاونا وثيقا أيضا مع المشروعات الأخرى الممولة من الصندوق من أجل دعم المجموعات المستهدفة والشركاء.

[1] أبلغ المقترض الصندوق بأن وحدة التمويل الريفي ومكتب تنسيق البرنامج قد يتم نقلهما خلال فترة تنفيذ البرنامج إلى دائرة التخطيط الوطني التابعة لوزارة المالية.

جيم- التخطيط، والرصد والتقييم، والتعلم وإدارة المعرفة

24- سوف يبني نهج هذا البرنامج في التخطيط، والرصد والتقييم، وإدارة المعرفة على أفضل الممارسات المتبعة في برنامج التمويل الريفي وغيره من مبادرات الصندوق في زامبيا. وسوف تأخذ خطط العمل والميزانيات السنوية في الحسبان خطط العمل والميزانيات السنوية السابقة، وتقرير تصميم البرنامج، وتوصيات الإشراف، والمواثيق القانونية. وسوف تشكل خطة العمل والميزانية السنوية الأولى وخطة التوريد التي تغطي 18 شهرا جزءا من تقرير التصميم النهائي المقرر عرضه في حقلة العمل التي تنظم بمناسبة بدء البرنامج، وسوف ترفع إلى الصندوق للحصول على عدم الممانعة. أما خطط العمل والميزانيات السنوية اللاحقة فسوف تعد في غضون 60 يوما على الأكثر قبل نهاية السنة المالية. ويجوز لمكتب تنسيق البرنامج، من خلال لجنة توجيه البرنامج، أن يقترح تعديلات على خطة العمل والميزانية السنوية، شريطة إجازتها من الصندوق.

25- سوف يولد نظام الرصد والتقييم معلومات عن أداء البرنامج بهدف مساعدة وزارة المالية، ومكتب تنسيق البرنامج والمؤسسات الشريكة على تخطيط وتمويل أنشطتها، والمقارنة بين التقدم والمحرز وبين الأهداف، واتخاذ الإجراءات اللازمة في التوقيت السليم من أجل تصحيح المشكلات. وسوف تتألف عملية الرصد الخارجي مما يلي: (1) بعثات إشراف مشتركة من قبل الصندوق ووزارة المالية كل ستة أشهر؛ (2) عملية مراجعة حسابات سنوية؛ (3) استعراض منتصف مدة شامل؛ (4) تقدير إنجاز البرنامج. وسوف تجري دراسات مواضيعية/تشخيصية مخصوصة عند اللزوم.

26- سوف يجري في عام 2013 أو في عام 2014 على الأرجح تكرار مسوح "فينسكوب" التي أجريت في عام 2005 وعام 2009. وسوف يجري دمج بعض مؤشرات برنامج توسيع التمويل الريفي هذا ضمن المسح المزمع، وسوف يساهم البرنامج أيضا في تكاليف ذلك المسح. ومن أجل توفير بيانات خط الأساس، سوف يطلب إلى كل المؤسسات المالية المشاركة تقديم معلومات عم المؤشرات الرئيسية بشان نطاق وصول خدماتها الراهن، بما في ذلك عدد العملاء، والحافظة القائمة، والتغطية الجغرافية، ومجموعة المنتجات، وأداء الحافظة، وغير ذلك. وسيتم خلال السنة الأولى إجراء دراسة خط الأساس بشأن تكلفة الاقتراض في المناطق الريفية. ومن المرجح أيضا أن توفر عملية إنشاء خريطة سوق تبادل المعلومات عن التمويل الصغري، وهي العملية التي يمولها الصندوق والمقرر إجراؤها في السنة الأولى، معلومات مفيدة أيضا عن خط الأساس.

27- سوف يستخدم نظام الرصد والتقييم قاعدة بيانات في تتبع مسار المخرجات والنتائج في الوقت الحقيقي. وسوف يجري تسجيل بيانات خطة العمل والميزانية السنوية في مرحلتين كما يلي: (1) بعد الموافقة على خطة العمل والميزانية السنوية مباشرة؛ (2) وبصورة منتظمة أثناء تنفيذ خطة العمل والميزانية السنوية. وسوف تترجم خطة العمل والميزانية السنوية إلى خطط عمل شهرية وفصلية ينبغي رصدها على مستوى الشركاء وعلى المستوى الوطني. وسوف يولد نظام الإبلاغ المتضمن في قاعدة البيانات الجداول اللازمة للتقارير الرئيسية (تقارير سير العمل نصف السنوية والسنوية، وتقارير الإشراف والمتابعة).

28- استنادا إلى الدروس المستفادة من برامج الصندوق السابقة في زامبيا وغيرها، تم تضمين إدارة المعرفة ونشرها باعتبارها المكون الفرعي 3-1 ويرد وصفهما تحت المكون 3.

دال- الإدارة المالية والتوريد والتسيير

29- سوف تستند عملية الإدارة المالية على الخبرة التي اكتسبها برنامج التمويل الريفي والمشروعات الممولة من الصندوق في زامبيا. وقد أجري تقدير لعملية الإدارة المالية، وتعتبر المخاطر الائتمانية القائمة متوسطة، وهناك تدابير ملائمة مقترحة للتخفيف. وتندرج البيئة الائتمانية في زامبيا ضمن فئة المخاطر المتوسطة. وتنشأ المخاطر التي تواجه البرنامج على وجه التحديد بصفة رئيسية من موضوع المساءلة في حال العديد من الشراكات ومتلقي المنح، ومن الضوابط الداخلية وجوانب الضعف في نظم المحاسبة والإبلاغ الحكومية.

30- من أجل تخفيف المخاطر، سوف ينشئ البرنامج برنامج إدارة مالية معيارية منفصلا ومقبولا لدى الصندوق. ويوضح التقدير الذي أجري لهذا النظام أنه يشتمل على سمات قوية من حيث الضوابط. وبالنظر إلى أن هذا النظام لم يصبح متوفرا بعد للبرامج التي لا يؤيها فعليا مقر وزارة المالية، فسوف توضع ترتيبات تمكن البرنامج من تشغيل نظام إدارة مالية منفصل كترتيب مؤقت ريثما يتم تطبيق نظام الإدارة المالية المتكامل تطبيقا كاملا. وسوف يتم شغل وظائف قسم التمويل في مكتب تنسيق البرنامج بمسؤولين يوظفون ويتلقون رواتبهم من أموال البرنامج.

تدفق الأموال

31- سوف توجه الدفعات المنصرفة من الأموال المخصصة لهذا البرنامج إلى حساب معين لدى مصرف زامبيا المركزي، وسوف يغطي الأموال المقدمة من كل من الصندوق وحساب الأمانة الإسباني؛ وإلى حساب بالكواتشا عملة زامبيا – أيضا يغطي الأموال المقدمة من كل من الصندوق وحساب الأمانة الإسباني- في بنك تجاري يكون مقبولا لدى حكومة زامبيا والصندوق. وسوف يدار الحساب المعين وفق ترتيبات حساب السلفة. وسوف تتدفق الأموال المقدمة من الحكومة من خلال حساب منفصل.

الضوابط الداخلية والمراجعة الخارجية للحسابات

32- سيتم إنشاء نظم الضوابط الداخلية الخاصة بهذا البرنامج. وسوف يطلب إلى مراجعي وزارة المالية إدراج البرنامج في خططهم السنوية لعمليات المراجعة وفي إجراءات الإدارة المالية الواردة في دليل تنفيذ البرنامج من أجل كفالة التطبيق المتسق. وسوف يتم تعيين مراجعي الحسابات الخارجيين من خلال عملية اختيار شفافة وتنافسية مع تحديد صلاحيات لهم خاضعة لعدم الممانعة من الصندوق. وسوف يمتثل اختيار مراجعي الحسابات وتحديد نطاق عملية مراجعة الحسابات للمبادئ التوجيهية الموضوعة من قبل الصندوق بشأن مراجعة حسابات المشروعات والمعايير الدولية لمراجعة الحسابات. وسوف تشمل شروط الصرف تركيب برامج حاسوبية للمحاسبة وموافقة الصندوق على دليل تنفيذ البرنامج.

التوريد

33- أنهت زامبيا فترة التحول المطولة التي احتفظت فيها هيئة التوريد العام في زامبيا بدور الاستعراض والموافقة ريثما كان يجري الانتهاء من إعداد لائحة التوريد والمستندات القياسية لطلب العروض. وقد تسبب ذلك في العديد من حالات تأخير التوريد. وقد انتهت فترة التحول في يناير/كانون الثاني 2013، وأصبحت الهيئة المذكورة تحتفظ بدور الإشراف فقط.

34- سوف يتم التوريد، وذلك في حال الخدمات بصورة رئيسية، وفقا للمبادئ التوجيهية للتوريد في مشروعات الصندوق. وسوف تطبق لائحة التوريد الوطنية ما دامت متسقة مع المبادئ التوجيهية للتوريد في مشروعات الصندوق. ويتعين أن يوافق الصندوق على خطة التوريد وعلى أي تغييرات فيها. وسوف تتم تغطية متطلبات التوريد لدى متلقي المنح الفرعية الممولة من تسهيل الابتكارات والوصول في الاتفاقات التي توقع بشأن المنح الفرعية. وسوف يجري تقدير أوضاع المتلقين بحسب قدرات التوريد.

الشفافية والتسيير ومكافحة الفساد

35- سوف يجري في السنة الأولى، بالتعاون مع الصندوق وحكومة زامبيا، وضع إطار للتسيير ومكافحة الفساد من أجل تخفيف مخاطر الفساد وكفالة الاستخدام الفعال لموارد البرنامج.

هاء- الإشراف

36- سيتولى الصندوق ووزارة المالية بصورة مشتركة إيفاد بعثات الإشراف نصف السنوية مع التركيز على ما يلي: (1) تطوير النظام المالي؛ (2) الإدارة المالية والتوريد؛ (3) أدلة الهيكل والتنفيذ والتخطيط والرصد والتقييم الخاصة بالبرنامج. وسوف تشمل القضايا الرئيسية في تلك البعثات ما يلي: (1) مدى قدرة الشركاء على توريد السلع والخدمات؛ (2) ترتيبات الرصد والتقييم داخل مكتب تنسيق البرنامج، ولدى الشركاء ومتلقي المنح؛ (3) الإجراءات والنظم التي تسبب حالات تأخير التنفيذ؛ (4) المساعدة التقنية في مجال التوريد. وسوف يورد استعراض منتصف المدة الشامل توصيات بأي خطوات تصحيحية.

رابعا- تكاليف البرنامج وتمويله وفوائده

ألف- تكاليف البرنامج

37- يقدر مجموع التكاليف الاستثمارية والتكاليف المتكررة التراكمية، بما في ذلك الطوارئ المادية والسعرية، بمبلغ 26.3 مليون دولار أمريكي. وتبلغ الضرائب رقما في حدود 2.6 مليون دولار أمريكي أو 9.9 في المائة من مجموع تكاليف البرنامج. ويبلغ مجموع التكاليف الأساسية 25.1 مليون دولار أمريكي، بينما تبلغ الطوارئ المادية (3 في المائة) والطوارئ السعرية (7 في المائة باعتبار ذلك هو معدل التضخم السنوي الوطني) 0.6 مليون دولار أمريكي لكل منهما. ويتوقع لسعر صرف الكواتشا الزامبية مقابل الدولار الأمريكي أن ينخفض بنسبة 4 في المائة سنويا. ويمثل المكون 1 ما نسبته 42.1 في المائة من التكاليف، والمكون 2 ما نسبته 34.4 في المائة والمكون 3 ما نسبته 23.5 في المائة.

باء- تمويل البرنامج

38- سيقدم الصندوق تمويلا تبلغ نسبته 32 في المائة من تكاليف البرنامج (8.4 مليون دولار أمريكي) كقرض بشروط تيسيرية للغاية. ويتوقع استخدام رصيد مخصصات نظام التخصيص الحالي المستند إلى الأداء في برنامج استثمارات مكمل في الثروة الحيوانية لصالح أصحاب الحيازات الصغيرة من المقرر رفعه إلى المجلس التنفيذي للموافقة في عام 2014. وسوف يساهم حساب الأمانة الإسباني بمبلغ 12 مليون دولار أمريكي أو 45.6 في المائة من مجموع التكاليف في شكل قرض آخر بشروط تيسيرية للغاية من أجل توسيع

نطاق العمليات الجارية حاليا. وسوف تساهم الحكومة بما نسبته 9.9 في المائة من تكاليف البرنامج (2.6 مليون دولار أمريكي) ترتبط بالضرائب. وسوف يقدم الممنوحون في إطار المكون 2 مساهمات تتراوح بين 10 في المائة و40 في المائة من التكلفة. وإضافة إلى ذلك، ستكون المؤسسات المشاركة في إطار المكون 1 مطالبة بتقديم تمويل مشترك للأنشطة الممولة من البرنامج. وقد قدرت المساهمة التي تقدمها المؤسسات المشاركة بمبلغ 3.3 مليون دولار أمريكي (12.5 في المائة من مجموع التكاليف).

حسابات النفقات بحسب الممولين

(بآلاف الدولارات الأمريكية)

	الوكالة الألمانية		الصندوق		حساب الأمانة الإسباني		المؤسسات المشاركة		المجموع	
	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%
أولا- التكاليف الاستثمارية										
ألف- المركبات والمعدات والمواد الخام	328	38.1	297	34.5	236	27.4	-	-	861	3.3
باء- التدريب والحلقات التطبيقية والدراسات	658	15.8	2 724	65.4	696	16.7	85	2.1	4 164	15.8
جيم- المساعدة التقنية										
المساعدة التقنية المحلية	362	15.3	482	20.4	1 309	55.5	206	8.7	2 359	9.0
المساعدة التقنية الدولية	745	15.9	-	-	3 097	66.0	847	18.1	4 690	17.8
المجموع الفرعي للمساعدة التقنية	1 108	15.7	482	6.8	4 407	62.5	1 053	14.9	7 049	26.8
دال- منح الابتكارات ونطاق وصول الخدمات	-	-	4 200	46.4	2 690	29.7	2 160	23.9	9 050	34.4
مجموع التكاليف الاستثمارية	2 094	9.9	7 703	36.5	8 029	38.0	3 298	15.6	21 124	80.3
ثانيا- التكاليف المتكررة										
ألف- تكاليف الموظفين	519	10.0	713	13.7	3 959	76.3	-	-	5 191	19.7
مجموع التكاليف المتكررة	519	10.0	713	13.7	3 959	76.3	-	-	5 191	19.7
مجموع تكاليف البرنامج	2 613	9.9	8 416	32.0	11 988	45.6	3 298	12.5	26 315	100.0

جيم- تحليل موجز للفوائد والجوانب الاقتصادية

39- من الصعب تقدير عدد المستفيدين بالنظر إلى أن أموال البرنامج لن تتدفق بشكل مباشر إلى المزارعين أو المؤسسات. وكل من عدد ومتوسط مبالغ المنح غير معلوم في هذه المرحلة. واستنادا إلى تيارات الفوائد القابلة للتقدير الكمي، يقدر أن حوالي 000 140 أسرة (بما في ذلك الرجال والنساء والشباب) سوف يتاح لها الوصول إلى الخدمات المالية نتيجة لتدخلات البرنامج. وسوف تشمل الفوائد القابلة للتقدير الكمي انخفاض تكاليف المعاملات بفضل تحسين الخدمات المالية وزيادة الإنتاجية الزراعية عن طريق الوصول إلى التمويل للحصول على المدخلات والوصول إلى التسويق. وسوف يتحقق أيضا عدد من الفوائد غير القابلة للتقدير الكمي، بما في ذلك ما يلي: (1) تحسين نطاق الوصول في القطاع المالي؛ (2) تحسين قدرات توصيل الخدمات المالية التي يحركها الطلب؛ (3) المضي في تنفيذ جدول أعمال تعميق القطاع المالي؛ (4) زيادة التوظيف والمساهمة في تعزيز استقرار القطاع المالي وصلابته. وتوضح نماذج عمل المزارع أن هناك عائدات مواتية سوف تتحقق من مدخلات العمالة، ويشير تحليل الجوانب الاقتصادية إلى أن معدل العائد الداخلي الاقتصادي يبلغ حوالي 16 في المائة.

دال- الاستدامة

40- سوف يؤدي تعزيز ربحية عمليات التمويل الريفي إلى جعل تلك العمليات أكثر استدامة. وسوف يجعل البرنامج المؤسسات المالية المجتمعية أكثر استدامة عن طريق تحسين إطار دعمها وتخفيض تكاليفها، وعن طريق ربط المؤسسات المالية المجتمعية مع ترتيبات الدعم الأخرى، كخدمات الإرشاد الزراعي والتعلم، والخدمات المالية، والإنتاج والتسويق. وهناك تدابير أخرى، مثل تحسين قدرات مصرف التنمية في زامبيا كمقرض بالجملة وممول سوف تجعله أكثر استدامة. أما لائحة الشريحة الثالثة الجديدة وبدائل ضمانات القروض فسوف تجعل القطاع المالي وشركات الأعمال الزراعية متمتعة بمقومات بقاء أقوى، وتحسن شفافية القطاعات ونزاهتها، وتيسر الوصول إلى الخدمات المالية. وسوف تؤدي أنشطة إدارة المعرفة إلى تحسين فهم الجمهور لقضايا القطاع المالي من أجل المضي في عملية الشمول المالي، واختبار الممارسات الابتكارية وتحسين نوعية الخدمات المقدمة إلى فقراء الريف. وسوف يلقى ذلك دعما من أنشطة التوعية المالية وحماية المستهلك.

هاء- تحديد المخاطر وتخفيف أثرها

41- تعتبر المخاطر القطرية والمخاطر التي تواجه البرنامج مخاطر من متوسطة إلى منخفضة استنادا إلى تجربة الصندوق في زامبيا في قطاع الخدمات المالية والانخراط الوثيق للأطراف أصحاب الشأن في تصميم البرنامج. وتشمل أهم مجالات المخاطر لائحة أسعار الفائدة المسببة للتشوهات، وتردد البنوك في قبول بدائل ضمانات القروض، وتدني مستوى استيعاب منح تسهيل الابتكارات والوصول وكذلك التدخل السياسي. وسوف تجري معالجة هذه المخاطر وتخفيفها عن طريق الحوار السياساتي المتواصل بين الصندوق وحكومة زامبيا والأطراف أصحاب المصلحة المعنيين.

خامسا- الاعتبارات المؤسسية

ألف- الامتثال لسياسات الصندوق

42- تصميم البرنامج متوائم تماما مع الإطار الاستراتيجي للصندوق للفترة 2011-2015، وسياسات الصندوق بشأن التمويل الريفي، والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، والاستهداف، والمشروعات الريفية، واستراتيجيته بشأن القطاع الخاص، واستراتيجيته بشأن إدارة المعرفة. وعلى وجه الخصوص، يمتثل البرنامج للمبادئ الموجهة الواردة في سياسة التمويل الريفي في الصندوق ، والتي تشمل ما يلي: (1) دعم الوصول إلى مجموعة متنوعة من الخدمات المالية؛ (2) الترويج لطائفة متنوعة واسعة من المؤسسات والنماذج وقنوات التوصيل المالية؛ (3) دعم النُهج التي يحركها الطلب والنُهج الابتكارية التي تتوفر لها إمكانية توسيع حدود التمويل الريفي؛ (4) تشجيع النُهج القائمة على السوق؛ (5) تطوير ودعم الاستراتيجيات طويلة الأجل التي تركز على الاستدامة ونطاق وصول الخدمات؛ (6) المشاركة في حوارات السياسات التي تروج لبيئة تمكينية للتمويل الريفي.

43- يبني تصميم البرنامج على تحليل دقيق لموضوعي الفقر والتمايز بين الجنسين، بما في ذلك قائمة التحقق الخاصة بموضوع المساواة بين الجنسين جنبا إلى جنب مع أدوات أخرى مثل نظام تعلم الإجراءات الخاصة

بالمساواة بين الجنسين. وقد وضعت قائمة تحقق بشأن مدى التجاوب مع قضايا الفقر والتمايز بين الجنسين من أجل المساعدة على تحديد ما إذا كانت عملية ما في إطار التنفيذ أو مقترح ما يتجاوب في الواقع مع قضايا الفقر أم لا. كما أدرجت جوانب تعميم قضايا الفقر والتمايز بين الجنسين ضمن المكون 2. كذلك تتسق أنشطة البرنامج وترتيبات التنفيذ ونظام الرصد والتقييم في هذا البرنامج مع سياسة الاستهداف في الصندوق.

44- يمتثل البرنامج لاستراتيجية الصندوق بشأن المشروعات الريفية واستراتيجيته بشأن القطاع الخاص عن طريق تقديم الخدمات المالية الموجهة إلى منظمي المشروعات جنبا إلى جنب مع بناء القدرات المؤسسية، وتقديم التدريب للمؤسسات المالية المجتمعية وأصحاب الحيازات الصغيرة، فضلا عن منظمات المزارعين في مجال مشروعات الأعمال التي يدعمها البرنامج. وسوف يقدم البرنامج أيضا الدعم لتنمية القطاع الخاص عن طريق حوار السياسات، والاستثمارات، وشراكات التمويل المشترك.

45- تمثل إدارة المعرفة عنصرا أساسيا في البرنامج، وهي مدرجة في البرنامج على مستوى المكونات الفرعية وتقترن بنُهج مهيكلة من أجل تسجيل الدروس المستفادة، ونشر المعرفة، والفرص المتاحة لتعزيز نهج الشركاء، والتدخلات والأنشطة. وسوف يتقاسم البرنامج الدروس المستفادة وأفضل الممارسات المستجدة مع الأطراف أصحاب الشأن وسوف يرسي روابط وثيقة مع مبادرات إدارة المعرفة التي طرحها الصندوق في إقليم أفريقيا الشرقية والجنوبية.

باء- المواءمة والتنسيق

46- هذا البرنامج متوائم ومتناغم تماما مع استراتيجيات التنمية الوطنية وسياساتها، وما يرتبط بها من برامج ومشروعات، وكذلك مع العناصر الرئيسية في البرنامج القطري الذي وضعه الصندوق لزامبيا. وتحدد الخطة السادسة للتنمية الوطنية للفترة 2011-2015 خمسة مجالات رئيسية للنمو هي كما يلي: الزراعة والسياحة والصناعات التحويلية والتجارة والتعدين. وتحتل التنمية الريفية مرتبة عالية على جدول الأعمال، وهو ما يمثل إقرارا بالحاجة إلى تخفيض مستويات الفقر. وتتمثل الأولويات التي تم تحديدها في حفز الإنتاجية الزراعية، والترويج لمشروعات الأعمال الزراعية، وزيادة الوصول إلى الخدمات المالية في المناطق الريفية. وتشمل تدابير إصلاح القطاع المالي تحسين البنية التحتية للأسواق، وتعزيز المنافسة، وزيادة الوصول إلى التمويل.

47- تم إعداد سياسة التمويل الريفي واستراتيجيته بدعم من برنامج التمويل الريفي ووافق عليها مجلس الوزراء. وتشمل المبادئ الموجهة في تلك الوثيقة تشجيع النهج القائمة على السوق، ودعم الوصول إلى مجموعة متنوعة من الخدمات المالية، والترويج لطائفة متنوعة واسعة من المؤسسات المالية. وتدعم هذه الوثيقة أيضا النهج التي يحركها الطلب والنهج الابتكارية لدى القطاع الخاص. وقد وافق مجلس الوزراء على مقترح إنشاء وحدة للتمويل الريفي تابعة لوزارة المالية من أجل تنفيذ هذه السياسة. وهناك مبادرات أخرى تتوفر لها إمكانية تحقيق جوانب تآزر تشمل المرحلة الثانية من خطة تطوير القطاع المالي. وقد أعد في إطار المرحلة الثانية من الخطة المذكورة عدد كبير من اللوائح والسياسات الجديدة بشأن تطوير نظم التمويل. كما شرعت الوكالة الألمانية للتعاون التقني مؤخرا في وضع استراتيجية للتصنيع الريفي وهي تعتبر وثيقة سياسة التمويل الريفي واستراتيجيته عنصرا رئيسيا في استراتيجية التصنيع الريفي المشار إليها.

48- فضلا عن الصندوق، يشمل شركاء التنمية الرئيسيون في القطاع الريفي وقطاعي الزراعة والتمويل الجهات التالية: البنك الدولي، ووزارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة، ومصرف التنمية الأفريقي، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي، والوكالة اليابانية للتعاون الدولي، والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، وفنلندا، والنرويج، والسويد، وألمانيا. ويجري حاليا بذل جهود ترمي إلى المضي في حوار السياسات وتحقيق التناغم مع أنظمة الحكومة من خلال فريق الشركاء المتعاونين في المجال الزراعي. وبعد إنشاء مكتب قطري تابع للصندوق في مدينة لوساكا في عام 2008 (والذي اكتمل تعيين موظفيه في أغسطس/آب 2013)، أصبح الصندوق عضوا منخرطا وذا دور جوهري في المجموعة المشار إليها. كما أن الصندوق عضو في فريق الأمم المتحدة القطري.

جيم- الابتكارات وتوسيع النطاق

49- يتمثل الابتكارات جزء واضحا في تصميم هذا البرنامج من خلال المكون 2 الذي سيساهم في تحقيق النتيجة 2، وهي تحسين كفاءة الخدمات المالية الريفية واستدامتها. وسوف ينشئ البرنامج ثلاث نوافذ مختلفة للابتكارات. وسوف تركز النافذة 1 على الابتكارات التي تتعلق بالروابط بين المؤسسات المالية المجتمعية وبين المؤسسات المالية الرسمية، وتركز النافذة 2 على آليات الوكالات المصرفية والصيرفة المتنقلة، بينما تركز النافذة 3 على تطوير المنتجات المالية.

50- وسوف يبني توسيع النطاق على الدروس المستفادة من برنامج التمويل الريفي الذي يحدد الثغرات وجوانب الضعف والفرص المتاحة في تطوير القطاع المالي الريفي. وسوف يبني البرنامج على هذه الدروس المستفادة عن طريق توسيع نطاق مواضع النجاح وتنقيح الجوانب الأقل تحقيقا للرضا. كما ستعزز وحدة التمويل الريفي المقترحة إدارة المعرفة وتوسيع نطاق الابتكارات وتشرف على تنفيذ وثيقة سياسة استراتيجية التمويل الريفي في الصندوق.

دال- الانخراط في السياسات

51- بموجب المكون 1، سوف يتعاون البرنامج مع وزارة المالية ومصرف زامبيا المركزي من أجل استعراض سياسات التمويل الريفي بهدف تقليص قيود الدخول والقيود التشغيلية إلى أدنى حد ممكن، وهو ما يؤدي إلى تحقيق فوائد لكل من الموردين والزبناء. وسوف يقدم البرنامج دعما من أجل إنشاء وحدة التمويل الريفي بغرض تنسيق صياغة سياسة التمويل الريفي. وسوف يترتب على هذا الدعم تنظيم منتديات للسياسات وإجراء دراسات وتنظيم حلقات تطبيقية ومؤتمرات وتقديم التدريب وتنظيم زيارات التعريف وتوفير المعدات، دون أن يقتصر الدعم على ما سبق ذكره. أما مجالات الانخراط في السياسات فيمكن أن تشمل ما يلي: سقف أسعار الفائدة؛ والانتهاء من قوانين/لوائح الوكالات المصرفية والصيرفة المتنقلة ووضعها موضع التطبيق؛ وتحليل الخيارات المتعلقة ببدائل ضمانات القروض؛ وتقديم الدعم لتوسيع نطاق التوعية المالية.

سادسا- الوثائق القانونية والسند القانوني

52- ستشكل اتفاقية التمويل بين جمهورية زامبيا والصندوق الدولي للتنمية الزراعية الوثيقة القانونية التي يقوم على أساسها تقديم التمويل المقترح إلى المقترض. وترفق نسخة من اتفاقية التمويل المتفاوض بشأنها كملحق بهذه الوثيقة.

53- وجمهورية زامبيا مخولة بموجب القوانين السارية فيها سلطة تلقي تمويل من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومن حساب أمانة المرفق الإسباني للتمويل المشترك لأغراض الأمن الغذائي من خلال الصندوق بحكم كونه الوصي على حساب الأمانة.

54- وإني مقتنع بأن التمويل المقترح يتفق وأحكام اتفاقية إنشاء الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وسياسات التمويل المقدم من الصندوق ومعاييره.

سابعا- التوصية

55- أوصي بأن يوافق المجلس التنفيذي على التمويل المقترح بموجب القرار التالي:

قرر: أن يقدم الصندوق إلى جمهورية زامبيا قرضاً بشروط تيسيرية للغاية تعادل قيمته خمسة ملايين وخمسمائة ألف وحدة حقوق سحب خاصة (5 500 000 وحدة حقوق سحب خاصة) على أن يخضع لأية شروط وأحكام أخرى تكون مطابقة على نحو أساسي للشروط والأحكام الواردة في هذه الوثيقة.

قرر أيضا: أن يقدم حساب أمانة المرفق الإسباني للتمويل المشترك لأغراض الأمن الغذائي، من خلال الصندوق بحكم كونه الوصي على حساب الأمانة، إلى جمهورية زامبيا قرضاً بشروط تيسيرية للغاية تعادل قيمته تسعة ملايين يورو (9 000 000 يورو) على أن يخضع لأية شروط وأحكام تكون مطابقة على نحو أساسي للشروط والأحكام الواردة في هذه الوثيقة.

كانايو نوانزي

رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

Negotiated financing agreement: "Rural Finance Expansion Programme"

(Negotiations concluded on 27 November 2013)

IFAD Loan Number: _____

Trust Loan Number: _____

Programme Title: Rural Finance Expansion Programme (the "Programme")

The Republic of Zambia (the "Borrower")

and

The International Fund for Agricultural Development (the "Fund" or "IFAD")

and

The Spanish Food Security Cofinancing Facility Trust Fund (the "Trust")

(each a "Party" and all of them collectively the "Parties")

WHEREAS the Executive Board of IFAD at its 100th Session approved the establishment of the Trust and further approved that the Trust, acting through IFAD in its capacity as the Trustee, enters into a Borrowing Agreement with the Kingdom of Spain;

WHEREAS the Kingdom of Spain and IFAD, in its capacity as the Trustee of the Trust, have signed the Borrowing Agreement on 28 December 2010;

WHEREAS IFAD has agreed to extend financing to the Borrower for the purpose of financing the Programme, on the terms and conditions set forth in this Agreement; and

WHEREAS, on the basis of the above and other considerations, the Trust has agreed to extend a Trust Loan to the Borrower for the purpose of increasing the financing in respect of the above referenced Programme, on the terms and conditions set forth in this Agreement.

NOW THEREFORE, the Parties hereto hereby agree as follows:

Section A

1. The following documents collectively form this Agreement: this document, the Programme Description and Implementation Arrangements (Schedule 1), the Allocation Table (Schedule 2), and the Special Covenants (Schedule 3).

2. The Fund's General Conditions for Agricultural Development Financing dated 29 April 2009, as may be amended from time to time (the "General Conditions") are annexed to this Agreement, and all provisions thereof shall apply to this Agreement. For the purposes of this Agreement the terms defined in the General Conditions shall have the meanings set forth therein.

3. The Fund shall provide a Loan and the Trust shall provide a Trust Loan to the Borrower (collectively referred to as the "Financing"), which the Borrower shall use to

implement the Programme in accordance with the terms and conditions of this Agreement.

Section B

1. A. The amount of the IFAD Loan is five million five hundred thousand Special Drawing Rights (SDR 5 500 000).

B. The amount of the Trust Loan is nine million Euro (EUR 9 000 000).

2. The IFAD Loan and the Trust Loan are granted on highly concessional terms which, pursuant to section 5.01 (a) of the General Conditions shall be free of interest but bear a service charge of 0.75% per annum payable semi-annually in the Loan and Trust Loan Service Payment Currency, and have a maturity period of 40 years, including a grace period of 10 years starting from the date of approval of the Loan and of the Trust Loan by IFAD's Executive Board.

3. The Loan Service Payment Currency for the IFAD Loan and the Trust Loan shall be the USD.

4. The first day of the applicable Fiscal Year shall be the 1 January.

5. Payments of principal and service charge shall be payable on each 15 May and 15 November with payments of principal commencing on 15 May 2024.

6. There shall be one Designated Account opened in the Bank of Zambia, for receiving and holding respectively the IFAD Loan and the Trust Loan proceeds in USD.

7. There shall be a Programme Account in Zambian Kwacha for Programme operations in a commercial bank acceptable to the Fund.

8. The Borrower shall provide counterpart financing for the Programme in the amount of two million six hundred and thirteen thousand United States Dollars (USD 2 613 000) to cover all duties and taxes.

9. Each institution participating in the Programme shall provide a contribution thereto the amount of which is expected to total three million two hundred and ninety-six thousand United States Dollars (USD 3 296 000).

Section C

1. The Lead Programme Agency shall be the Ministry of Finance (the "MoF").

2. The following are designated as additional Programme Parties: The Bank of Zambia (the "BoZ") and the Ministry of Agriculture and Livestock (the "MAL") .

3. The Programme Completion Date shall be the eighth anniversary of the date of entry into force of this Agreement.

Section D

The Financing shall be administered and the Programme shall be supervised by the Fund.

Section E

1. The following are designated as additional general conditions precedent to withdrawal:

(a) the Designated Account and the Programme Account shall have been duly opened;

(b) the Programme Steering Committee (the "PSC"), headed by the Permanent Secretary of the MoF, shall have been duly established and adequately staffed;

(c) the Programme Coordinating Office (the "PCO"), headed by the Programme Coordinator, shall have been duly established and adequately staffed;

(d) the Memorandum of Understanding (the "MoU") referred to in paragraph 10, Section II Schedule 1 hereto between the MoF and the BoZ shall have been duly executed;

(e) the Programme Implementation Manual (the "PIM") referred to in paragraph 13, Section II Schedule 1 hereto shall have been submitted to and approved by the Fund; and

(f) a standard separate financial management software acceptable to the Fund shall have been installed and become operational.

4. The following are the designated representatives and addresses to be used for any communication related to this Agreement:

For the Borrower:

The Secretary to the Treasury
Ministry of Finance
Chimanga Road
P.O. Box 50062
Lusaka, Zambia

For the Fund:

Kanayo F. Nwanze
President
International Fund for Agricultural Development
Via Paolo di Dono 44
00142 Rome, Italy

For the Spanish Food Security
Co-financing Facility Trust Fund

President of the International Fund
for Agricultural Development in its capacity as Trustee
of the Spanish Food Security Co-financing Facility
Trust Fund
Via Paolo di Dono 44
00142 Rome, Italy

This agreement, dated _____has been prepared in the English language in six (6) original copies, three (3) for the Fund and three (3) for the Borrower.

REPUBLIC OF ZAMBIA

_____
[Authorized Representative]

INTERNATIONAL FUND FOR
AGRICULTURAL DEVELOPMENT

_____
Kanayo F. Nwanze
President

SPANISH FOOD SECURITY
CO-FINANCING FACILITY TRUST FUND

_____
Kanayo F. Nwanze
President of the International Fund
for Agricultural Development in its capacity as Trustee
of the Spanish Food Security Co-financing Facility
Trust Fund

Schedule 1

Programme Description and Implementation Arrangements

I. Programme Description

1. *Target Population*. The Programme shall be national in scope with the geographical areas covered depending on the outreach of the different financial institutions and service providers that will be partnering with the Programme (the "Programme Area"). The main and ultimate target group is the rural poor, in particular the economically active micro and small entrepreneurs and smallholder farmers, especially women and the youth. The Programme shall benefit up to 140,000 households (inclusive of women and youth) in rural areas within the Programme Area.

2. *Goal*. The goal of the Programme is to improve livelihoods of the rural poor through sustainable economic growth.

3. *Objective*. The objective of the Programme is to increase access to, and use of, sustainable financial services by poor rural men, women and youth.

4. *Components*. The Programme shall consist of the following Components:

(a) **Component 1: Strategic Partnerships**

The objective of this Component is to strengthen partner institutions' capacity to facilitate and/or deliver innovative demand-driven financial services to rural communities. Institutional strengthening shall be carried out at the macro, meso and micro levels to include a range of entities that have a significant role in promoting an enabling environment and delivering rural financial services. The support shall be targeted at all three levels, building on the foundations laid and lessons learned under other projects/programmes within the country.

(b) **Component 2: Innovation and Outreach Facility (the "IOF")**

The outcome of this Component is improved efficiency and sustainability of rural financial services. This component aims at increasing the number and value of financial transactions involving the Target Population. Under this component, three matching grant windows shall be proposed, under which selective and well-defined pro-poor interventions can be supported: (i) Community-Based Financial Institution (the "CBFI") Linkage Window; (ii) Agency and Mobile Banking Window; and (iii) Rural Finance Equity and Innovation. Flexibility shall be built under this component to allow institutions with interesting innovative proposals to qualify for spot-support under defined criteria. In a similar manner, ideas that are no longer relevant shall be phased out.

(c) **Component 3: Knowledge Management and Programme Implementation**

This Component comprises two sub-components: Knowledge Management and Technical Support ("KM&T") and Programme Implementation ("PI"). KM&T comprises a range of diverse activities geared towards increasing public and sectorial knowledge and understanding of technical matters related to rural and agricultural finance. PI comprises support services and activities conducted by the PCO to facilitate access to financial services for the rural poor.

II. Implementation Arrangements

5. *Lead Programme Agency.* In its capacity as the Lead Programme Agency, the MoF shall have overall responsibility for Programme implementation.

6. *Programme Coordinating Office.* The PCO shall be established within the MoF with responsibility for the daily management and coordination of all Programme components and activities. The PCO shall be headed by a Programme Coordinator who shall supervise and guide the administrative and technical teams. The PCO shall include the following positions: Programme Coordinator, Financial Controller, Procurement Specialist, Monitoring and Evaluation (M&E) Specialist, Knowledge Management Specialist, no less than two Technical/Rural Finance Officers and other staff as appropriate. The staff shall be recruited following a competitive and transparent process and their contracts shall include clear performance targets.

7. *Programme Steering Committee.* A PSC with relevant representation at national level shall provide oversight, policy direction and coordination between key government institutions. The PSC shall be headed by the Permanent Secretary from the MoF, with representatives from MoF, BoZ and MAL as members. The Programme Coordinator shall serve as secretary to the PSC without voting rights.

8. *Programme Vetting Committee (the "PVC").* A PVC shall be established and composed of eight (8) members, including (i) one representative from the BOZ; (ii) one representative from MoF; (iii) one representative of the board of directors of the Bankers Association of Zambia; (iv) one representative of the board of directors of the Association of Microfinance Institutions of Zambia (the "AMIZ"); (v) one representative from the Zambia National Farmers Union; and (vi) three private sector representatives recruited through a tender process, with the Programme Coordinator serving as convenor and secretary, and a representative from the Department for International Development (DfID)-supported Financial Sector Deepening Programme of Zambia as observer. The PVC shall review and approve grant applications for all windows of the IOF based on criteria specified in the PIM. The PVC shall maintain the confidentiality of the grant applications, of the supporting documentation therefor and of the underlying process.

9. *Performance-based Grant Agreements*. The Lead Programme Agency shall enter into a performance-based grant agreement with each grant recipient financed by the IOF facility, as approved by the PVC. Each such agreement shall clearly specify the scope and definition of the work to be undertaken, expected targets, estimated budget for specific activities, as well as clearly defined target indicators. Each agreement shall be prepared and monitored closely by the PCO. The grant agreement shall be submitted to the Fund for its prior approval, and may not be modified without the prior consent of the Fund.

10. *Memorandum of Understanding*. The MoF shall enter into a MoU with each of the BoZ and the Development Bank of Zambia (DBZ) for the implementation of the activities under the Programme assigned thereto. Each such MoU shall clearly specify the scope of the work to be undertaken, expected targets, estimated budget for specific activities, as well as clearly defined target indicators. Each MoU shall be monitored by the PCO and renewed annually based on satisfactory performance. Each MoU shall: (i) be submitted to the Fund for its prior approval; and (ii) specify that the BoZ and the DBZ shall maintain a register of assets acquired with the proceeds of the Financing and that at completion of the Programme implementation, such assets will be transferred to the recipients. Each MoU may not be modified without the prior consent of the Fund.

11. *Subsidiary Agreements*. The Lead Programme Agency shall enter into an agreement/contract for services with each Service Provider for the implementation of the

Programme activities assigned thereto, including, among others, the AMIZ and the SaveNet. Each agreement/contract for services with Service Provider(s) shall clearly indicate the scope of the work to be undertaken, expected deliverables, estimated budget for specific activities, as well as clearly defined performance evaluation criteria. These agreements shall be monitored closely by the PCO and renewed annually based on satisfactory performance. Each agreement with a Service Provider shall: (i) specify that the Service Provider shall maintain a register of assets (e.g. goods and equipment) acquired with the proceeds of the Financing and that at completion of the Programme implementation, such assets will be transferred to the Borrower; and (ii) be submitted to the Fund for its prior approval. Each agreement with a Service Provider may not be modified without the prior consent of the Fund.

12. Mid-Term Review (the "MTR"). A comprehensive MTR shall be conducted midway through the Programme implementation. The MTR shall consider the achievement of Programme objectives and the constraints thereon and make recommendations in the best interests of the Programme.

13. *Programme Implementation Manual*. The MoF shall prepare a draft PIM acceptable to the Fund and submit same for approval to the PSC. When so approved, a copy of the PIM shall be provided by the Lead Programme Agency to the Fund for endorsement. The PIM may be amended or otherwise modified from time to time only with the prior consent of the Fund. The PIM shall provide a detailed description of the respective partnership arrangements, windows, criteria and procedures for grant application processing and administration, and shall include a model grant agreement and other relevant instruments necessary for Programme implementation.

14. *Implementation of Programme Components.*

14.1. **Component 1 - Strategic Partnership**

At the macro level, the Lead Programme Agency shall cooperate with BoZ to develop and review rural finance policies that are geared towards minimizing entry and operational constraints. In addition, the Programme shall support the creation of a Rural Finance Unit (the "RFU") in order to consolidate and strengthen rural finance sector coordination. At the meso level, the Programme shall support the AMIZ to position itself as a main provider of capacity building to its members and others within the sector. Also, the Programme shall support DBZ to enhance the capacity of its staff in appraising microfinance institutions. Lastly, at the meso level, the Programme shall support the establishment of the SaveNet as an Apex organisation for CBFI promoters. This Apex organisation shall facilitate scaling up of a standardized CBFI model, in addition to undertaking market research on how to improve and streamline systems. At the micro level, the Programme shall support capacity building of Financial Service Providers ("FSPs") through the AMIZ.

14.2. **Component 2 Innovation and Outreach Facility**

The PCO shall seek the approval of the PSC and the no-objection of IFAD to make the necessary changes to the matching grant windows and to develop the eligibility and operating criteria. The PCO shall closely collaborate with partners involved in value chain development. To ensure orderly support to target groups, sequencing of activities shall ensure that the necessary capacity building of individuals and institutions, and standardisation of practices is done in consultation with potential financiers.

14.3. **Component 3 Knowledge Management and Programme Implementation**

Under this Component, in addition to the Programme implementation arrangements, contributions shall be made to the generation and dissemination of knowledge about innovations and new approaches for uptake by stakeholders and the general public. In this regard, the Programme shall recruit a Knowledge Management Specialist who will be located in the RFU. It will also identify and promote key areas needing additional technical expertise so as to advance the case for the rural poor through agricultural and rural finance initiatives. An international technical advisor shall be recruited for this purpose to effectively support national players. All Technical Assistance (the "TA") shall be procured on a need basis following the IFAD Project Procurement Guidelines. Performance of TA shall be assessed against contract-specified deliverables.

Schedule 2

Allocation Table

1. *Allocation of IFAD Loan and Trust Loan Proceeds.* (a) The Table below sets forth the Categories of Eligible Expenditures to be financed by the IFAD Loan and Trust Loan and the allocation of the amounts of the IFAD Loan and of the Trust Loan to each Category and the percentages of expenditures for items to be financed in each Category:

Category	**IFAD Loan Amount (in SDR '000)**	**Spanish Trust Loan Amount (in EURO '000)**	**Percentage of Eligible Expenditures (net of taxes and contributions by beneficiaries and participating institutions)**
I. Equipments and Materials	180	160	100%
II. Training	1 320	470	100%
III. Consultancies	560	3 000	100%
IV. Grants	2 470	1 800	100%
V. Operating Expenses	420	2 670	100%
Unallocated	550	900	
TOTAL	**5 500**	**9 000**	

(b) The terms used in the Table above are defined as follows:

Category I "Equipments and Materials" includes Eligible Expenditures for Vehicles;

Category II "Training" includes Eligible Expenditures for Workshops;

Category III "Consultancies" includes Eligible Expenditures for Technical Assistance and Studies;

Category IV "Grants" includes Eligible Expenditures for CBFI Linkage, Agency/Mobile Banking and Rural Equity Innovations Grants;

Category V "Operating Expenses" includes Eligible Expenditures for remuneration and allowances of PCO staff and allowances only for RFU staff.

2. *Start-up Costs*. Withdrawals in respect of expenditures for start-up costs in all Categories before the satisfaction of the general conditions precedent to withdrawal shall not exceed an aggregate amount of three hundred thousand United States dollars (USD 300 000).

Schedule 3

Special Covenants

In accordance with Section 12.01(a)(xxiii) of the General Conditions, the Fund may suspend, in whole or in part, the right of the Borrower to request withdrawals from the IFAD Loan Account and of the Trust Loan Account if the Borrower has defaulted in the performance of any covenant set forth below, and the Fund has determined that such default has had, or is likely to have, a material adverse effect on the Programme.

1. *Gender*. The Borrower shall ensure that gender concerns shall be mainstreamed in all Programme activities throughout the Programme Implementation Period. The Borrower shall also ensure that women beneficiaries shall be represented in all Programme activities and that they receive appropriate benefits from the Programme outputs.

2. *Tax Exemption.* The Borrower shall, to the fullest extent possible, exempt the proceeds of the IFAD Loan and the Trust Loan from all taxes. Any taxes which the Programme is nonetheless obliged to pay shall be promptly reimbursed by the Borrower.

3. *Selection of Partners*. The Borrower shall ensure that partnerships under Component 1 shall undergo rigorous pre-assessment, including due diligence and analysis of the needs and most effective means of addressing such needs. An initial scoping survey shall be conducted by two experts engaged to oversee the Programme implementation. The FSP applicants shall be assessed by the PCO in conformity with the criteria set forth in the PIM.

4. *Financial Statements of Service Providers*. The Borrower shall ensure that the agreement/contract of services of each Service Provider shall specify that the Service Providers will make available to the Borrower, through the PCO, the statements of sources and uses of funds related to Programme activities under their respective responsibility in respect of each Fiscal Year within two (2) months of the end of each Fiscal Year. The PCO shall attach such statements of sources and uses of funds to its own financial statements for subsequent submission to the Fund.

5. *Audit of Service Providers*. The Borrower shall ensure that each agreement/contract of services of each Service Provider referred to in Schedule 1, Section II, paragraph 11 shall specify that the Service Providers will appoint an external independent auditor to audit their financial statements relating to the Programme. These audit reports shall be submitted to the Borrower, through the PCO, within five (5) months after the end of each Fiscal Year for subsequent submission to the Fund.

6. *National and International Technical Advisors*. The Borrower shall ensure that both a national and an international technical advisor shall be recruited following a transparent competitive process respectively within six (6) and nine (9) months of fulfilment of the general conditions precedent to withdrawal specified in Section E 1 hereto.

Logical framework

Results Hierarchy	Objectively Verifiable Indicators (OVIs)	Means of Verification (MOV)	Assumptions/Risk
Overall Goal			
Improved livelihoods of the rural poor through sustainable economic growth	• At least 30,000 rural households with improved food security. • 5% reduction in the prevalence of child malnutrition from the 2010 baseline	• Demographic and Health, Income and food security surveys	• Stable political and economic environment
Development Objective			
Increased access to and use of sustainable financial services by poor rural men, women and youth	• 15% of rural households with improvement in access to sustainable financial services • 5% reduction in the prevalence of child malnutrition from the 2010 baseline	• Finscope Surveys • Baseline and Impact assessment • Health surveys by ZNBS.	• Absence of economic shocks • No policy interference by GRZ
Component 1: Strategic Partnerships			
Outcome 1: Enhanced capacity of Financial Service Providers (FSPs) to deliver demand-driven services in rural areas	• FSPs have improved profitability at or above operational self-sufficiency levels • FSPs have attained/improved some or all of the following indicators; (1) Increase in number of rural outlets/clients; (2) reduced cost of money lent; (3) higher rural portfolio volume; and/or (4) Increased choice of products/services offered • FSPs have improved portfolio at risk to 5% or below; operational self-sufficiency > 100%; operating expenses ratio to 25% • The non-performing loan ratio for agricultural purposes has remained within the average for all sectors in at least five of Programme years	• Annual Audited Financial statements of PFSPs • MIX Market and MIX Gold • Mid-Term and End of Project Evaluation Reports • KM and M&E reports	• Stable political and economic environment • Reduced negative impact of HIV/AIDs and poor health status of poor households
Output 1: A new framework for regulation and supervision of agency banking/ mobile banking is introduced and rolled out	• At least five Banks/FSPs are operating rural agent networks with at least 30 agency outlets • At least 100,000 new accounts opened at new rural branches/agents and 200,000 rural/urban people registered and using money transfer services	• BoZ reports • RUFEP M&E records	• BoZ willing to implement the innovative regulations • GRZ committed to financial inclusion in the rural areas
Output 2: Licensed and deposit-taking MFIs have access to a line of credit from DBZ for investments in the agricultural sector	• Operating manuals for the refinance facility approved by DBZ • At least 8 commercial banks and MFIs access line of credit • FSPs accessing line of credit increase their agriculture portfolio by at least 10%. • DBZ will disburse to FSPs a minimum US$ 6 million	• PFSP reports • DBZ annual financial statements and reports • RUFEP M&E records	• DBZ willing to continue line of credit • GRZ willing to leave funds from RFP with DBZ
Output 3: New CBFIs have been created and existing ones strengthened and operate sustainably - being monitored by SaveNet	• 1,500 new CBFIs formed and at least 1,000 existing ones strengthened • At least 80% of new/strengthened CBFIs continue to operate strongly three years after creation retaining 60% of original membership • CBFIs use of an increasing number of financial products and services • 40% of CBFI members using credit versus non-credit products and services	• SaveNet Records and Reports • Records of grant recipients • RUFEP M&E records	• Sufficient capacity of the network of CBFI promoters • SaveNet is formed
Output 4: Institutional frameworks are strengthened at meso level to support the	• Rural Finance Unit (RFU) created in MoF • RFU holds coordination meetings at least twice a year	• RUFEP KM & Mission Reports • GRZ Budget	• GRZ is willing and committed to rural finance inclusion and enabling

Results Hierarchy	Objectively Verifiable Indicators (OVIs)	Means of Verification (MOV)	Assumptions/Risk
FSPs to deliver services to rural areas	• A strong microfinance association established • Microfinance association/SaveNet organizing best practices courses • SaveNet created and facilitating coordination of CBFI industry development	• AMIZ records, SaveNet records	environment
Output 5: Staff of FSPs, Apex institutions and other relevant institutions have received training and technical assistance on agricultural and rural finance	• At least 2,000 participants attend courses on agricultural and rural finance • 60% of post-course monitoring show satisfactory results in acquisition of skills and satisfaction levels	• AMIZ, SaveNet, BAZ and PFSPs records on participants and topics • KM Reports • post-training assessment reports	
Component 2: Innovation and Outreach Facility (IOF)			
Outcome 2: Improved efficiency and sustainability of rural financial services	• At least 49,000 households access mobile financial services • Transactions performed by FSPs increase by 20% • At least five FSP have introduced five new products to serve rural areas/farmers • New product use increased by at least 140,000 households (50% of which will be women- or youth-headed households)	• Mid-Term and End of Project Evaluation Reports • BoZ annual reports • Periodic FinAccess surveys	• Stakeholders are responsive to financial and technological innovations
Output 1: New and sustainable financial services and products targeted at rural clients tested and scaled up	• At least 5 of new financial products and two delivery models tested and rolled out • At least 140,000 households using new financial products • Percentage of the unbanked rural and urban MSME is reduced by at least 10% • At least 20% increase in the volume of transactions generated in rural areas	• Records of grant recipients • RUFEP M&E records • Finscope survey records	• The demand for innovative financial products is sustained
Output 2: IOF effectively operated to test innovative financial products and delivery mechanisms for the agriculture and rural areas	• At least 1,500 mobile and bank agents registered and operating successfully • 72 IOF grants approved and at least 60% successfully completed • At least 10% matching contribution for window 1 and 3 and 50% for window 2 • At least 20% CBFIs linked to formal FSPs	• IOF participating institution records • RUFEP M&E and progress reports • Agreements and MOUs signed for linkage • Approved credit lines and savings accounts	• technological innovations exist
Component 3: Knowledge Management & Programme Implementation.			
Output 1: Effective dissemination of information to stakeholders and effective management of Programme Implementation	• At least one annual multi-stakeholder workshop to share RUFEP experiences • Specific events for at least 2,000 stakeholders (workshops, publications, e-mails, conferences, websites, etc.) • PCO using data collection and analysis tools such as PULSE • PCO collects, analyses and disseminates relevant information to stakeholders • PCO prepares accurate quarterly and annual reports on time • RUFEP website created and updated at least three times per year	• RUFEP records • Annual, Mid-term and Project Completion Reports	• Stakeholders buy into RUFEP's KM supported activities